



صفا من مجلس حقوق الانسان في جنيف: نرفض التقرير الوطني للحكومة اللبنانية لانه تقرير العجز والتقصير والنظام الطائفي نقيض لكل مبادئ حقوق الانسان

نظم مركز الخيام لتأهيل ضحايا التعذيب ندوة حاشدة موازية لماقشة التقرير الوطني للبنان في مقر مجلس حقوق الانسان في جنيف 2015/11/2 وذلك بحضور ديبلوماسي عربي واجنبي ومنظمات لبنانية وعربية وعالمية.

وقد افتتحت الندوة بكلمة الامين العام لمركز الخيام محمد صفا.
2015/11/2 جنيف وفيما يلي النص الكامل لكلمة صفا.

كلمة الامين العام لمركز الخيام لتأهيل ضحايا التعذيب محمد صفا في مجلس حقوق الانسان في جنيف حول التقرير الوطني للبنان في جلسة الاستعراض الدوري الشامل

من خلال قراءتنا للتقرير الوطني للجمهورية اللبنانية الى مجلس حقوق الانسان في دورته ال 23، ورغم كل ما يقوله التقرير عن لبنان بأنه منارة للديمقراطية نسجل الملاحظات التالية:

1 - ان السلطات اللبنانية لم تحاور المجتمع المدني في لبنان قبل او بعد وضع التقرير ولم تضع آليات لمتابعة توصيات الاستعراض الدوري الشامل كما ورد في التقرير (ص3).

2 - ان كافة الخطط والمشاريع التي يتحدث عنها التقرير: الخطة الوطنية لحقوق الانسان، الهيئة الوطنية المستقلة لحقوق الانسان، آلية وقائية مستقلة للوقاية من التعذيب، مديرية السجون الخ(ص4) لم تزل مجرد اقتراحات وتوصيات لم تبصر النور رغم مرور اربع سنوات على التعهد بتنفيذها. لذلك لا نقر ان هناك تقدما محرزاً في تنفيذ التوصيات التي قبل بها لبنان في الدورة الاولى للمراجعة الدورية الشاملة(2010) ص5

3 - يقول التقرير بأن النزوح السوري والحرب على الارهاب والصعوبات التي يواجهها لبنان هي السبب في التأخير عن اعداد وتقديم التقارير الدورية في مواعيدها المقررة(ص6).

نحن لاننكر هذه التحديات من الحرب على الارهاب الى آثار النزوح السوري ولكن لايمكن الاقتناع بأن هذه الظروف تجعل لبنان يتأخر 15 عاما او 19 عاما لتقديم التقارير الى الامم المتحدة. وفي هذا الصدد نشي على اقتراح وزير الخارجية جبران باسيل ولو متأخرا باقتراحه امام مجلس حقوق الانسان في 2 آذار 2015 بتشكيل لجنة وطنية من مختلف الوزارات والهيئات المعنية لاعداد التقارير الدورية المترتبة على لبنان(ص7)، ونامل ان لا يبقى مجرد اقتراح .



- 4 يتحدث التقرير في ص 7 عن زيارة عدد من الوفود الدولية المعنية بحقوق الانسان وبعض المقررين الخاصين ووفد لجنة مناهضة التعذيب اعوام 2015، 2013، 2011، نسجل ايجابيا ترحيب لبنان بهذه الوفود واستقبالها، ولكن يتجاهل التقرير ان لجنة مناهضة التعذيب اصدرت بعد زيارتها للسجون اللبنانية تقريرا اعتبرت فيه ان التعذيب ممنهج ومتفشي في سجون لبنان وطالبت السلطات اللبنانية بتنفيذ 36 توصية لمعالجة اوضاع السجون المزرية. الحكومة اللبنانية اعتبرت تقرير لجنة مناهضة التعذيب جائرا وغير موضوعي وقد جاء فيديو التعذيب الذي تسرب من سجن رومية بتاريخ 22 حزيران 2015 تأكيد قاطع على ما ذهب اليه لجنة مناهضة التعذيب في تقريرها.
- 5 يقول التقرير في ص 15 ان لبنان شهد في السنوات الماضية تطورا ملموسا في مجال حقوق الانسان ص 10 ويعطي بعض الامثلة على المشاركة في مؤتمرات ودورات تدريبية وانشطة مختلفة، نثني على هذه الانشطة ولكن الحقائق تقول عكس ما يقوله التقرير، فلبنان شهد في السنوات الماضية ترديا خطيرا في مجال حقوق الانسان امنيا وسياسيا واقتصاديا واجتماعيا، وما اقدمت عليه الحكومة اللبنانية في 22 آب وحتى 8 تشرين الثاني 2015 من قمع لتظاهرات سلمية تطالب بحل مشكلة النفايات وقضايا اجتماعية في ساحة رياض الصلح امام السراي الحكومي واعتقال العشرات وتعذيبهم وقذفهم بالفنابل المسيلة للدموع، مع ادانتنا لبعض الممارسات الخاطئة من بعض المتظاهرين انما مخالفة للاعلان العالمي لحقوق الانسان ولكافة الاتفاقيات الدولية التي انضم اليها لبنان والتي تكفل الحق في التعبير والحق في التجمع السلمي وتحظر التعذيب.
- 6 يتحدث التقرير عن حقوق الاشخاص ذوي الاعاقة معددا بعض ما تقوم به الوزارات المعنية ص 15 و 16 ولكن كل الوقائع تؤكد ان القانون 220 تاريخ 29 أيار 2000 مازال حبرا على ورق وتوصيات المراجعة الدورية في العام 2010 لم يتحقق منها شيء وها هم ذوي الاحتياجات الخاصة من خلال اتحادهم-اتحاد المقعدين، يعتصمون امام وزارة التربية ويجولون على المدارس التي تفتقر الى ادنى التجهيزات لاستقبال المعوقين واطفالهم وقد حملوني رسالة يعرضون فيها معاناتهم والمماثلة في تنفيذ مطالبهم.
- 7 يتحدث التقرير عن حماية جميع الاشخاص من الاختفاء القسري (التوصية 12-80) ص 15، بانه تم اعداد اقتراح مرسوم يرمي الى انشاء الهيئة الوطنية المستقلة للمختفين قسرا والمفقودين وانشاء بنك معلومات كامل، لكن هذا المرسوم مازال نائما في ادراج مجلس الوزراء ولم تستجب الحكومات المتعاقبة لنداءات اهالي المفقودين ولجانهم ولم تضع خطة لمعالجة جذرية لهذه القضية الانسانية، ولم تصدق على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الاشخاص من الاختفاء القسري رغم توقيع لبنان عليها في العام 2007 والتعهد في البيانات الوزارية وامام مجلس حقوق الانسان بالتصديق عليها.



8 - رغم كل ما يقوله التقرير عن مناهضة التعذيب والعمل على تعديل التشريعات المتعلقة بتجريم التعذيب وتشكيل لجنة لمكافحة التعذيب في سجون لبنان، واعداد قوانين ص14 وتوصيات الاستعراض الدوري الاول من تسريع المحاكمات وانشاء سجون جديدة وانشاء الالية الوقائية الوطنية فان كل هذه التعهدات لم تنفذ، فالتعذيب مستمر واكتظاظ السجون يهدد بانفجار كبير نتيجة بطء المحاكمات وغياب خطة رسمية لمعالجة جدية لهذه القضية الانسانية الاجتماعية. اما التوصيات الاخرى فزملائي المشاركون في الورشة سيتحدثون عنها.

السيدات والسادة

9 - لقد فشلت الحكومة اللبنانية الحالية والحكومات السابقة على الصعيد الحقوقي والانساني ولم يستطع لبنان الوفاء بالتزاماته الدولية، فلم تنفذ توصيات الاستعراض الدوري الاول. ان كان على مستوى الحوار مع المجتمع المدني او التصديق على العديد من الاتفاقيات الدولية (عددها 16) او وضع اطار دستوري وتشريعي لتعديل القوانين الوطنية او انشاء الاليات الوطنية او تقديم التقارير او اصلاح النظام القضائي او وضع حد لسياسة الافلات من العقاب الخ. كما ان التقرير لم يشر بكلمة الى استمرار الاعتداءات الاسرائيلية واستمرار عشرات المفقودين وجثامين الشهداء في سجونها ولم يتطرق الى قضية المعتقلين اللبنانيين في السجون السورية او التذكير بالمعتقل اللبناني جورج عبدالله الذي مضى على اعتقاله 32 عاما في السجون الفرنسية. وهذا الفشل هو جزء من الفشل على مختلف الصعد السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فالانتهاكات لحقوق الانسان باتت شاملة، فالمجلس النيابي مدد لنفسه مرتين ضاربا بعرض الحائط حق المواطن في اختيار ممثليه الى الندوة البرلمانية، والرئاسة الاولى فارغة بسبب تضارب المصالح السياسية ومجلس الوزراء معطل، وارتفاع معدلات البطالة والهجرة وتردي الخدمات الصحية من كهرباء وماء وتنامي الجريمة واخيرا وليس اخرا ازمة النفايات التي اشعلت حراكا مدنيا شعبيا هو الاول من نوعه في لبنان واجهة الحكومة بالقمع والاعتقالات.

لذلك انطلاقا من كل ما تقدم فاننا في مركز الخيام لتأهيل ضحايا التعذيب نعلن من مجلس حقوق الانسان رفضنا للتقرير الوطني للجمهورية اللبنانية ونعتبره مجرد تقرير لتبرير التقصير والعجز وتضخيم الصعوبات وتغطية لفشل الحكومة في تنفيذ تعهداتها. ومهما كانت العوامل الخارجية مؤثرة ومعركة، الا ان المسؤولية الاساسية تتحملها الحكومة اللبنانية ونظامها السياسي بل نقول اكثر من ذلك لقد تخطى الوضع اللبناني توصيات الاستعراض الدوري الاول وبات النظام السياسي الطائفي الذي يعتمد المحاصصة الطائفية بين اركان الطبقة السياسية الحاكمة عقبة ليس فقط اما توصيات هي الحد الأدنى لاي بلد يحترم حقوق الانسان، بل ان مصير وحدة لبنان وكيانه واستقلاله مهدد بالخطر بسبب فشل السلطة السياسية الحاكمة وتعتتها وتغليب مصالحها الفئوية والطائفية على مصالح الوطن والمواطنين وبالتالي فالى جانب اعادة تأكيدنا



على تنفيذ التوصيات الماضية ووضع جدول زمني لتنفيذها ومطالبة المجتمع الدولي بمساعدة لبنان على صعيد قضية النازحين السوريين، فإننا نعتقد ان المخرج من الازمة الراهنة لايمكن ان يكون الا بتنفيذ اصلاحات جذرية في بنية النظام اللبناني حتى يستطيع لبنان تنفيذ توصيات الاستعراض الاول والثاني واهمها:

- 1 - قانون انتخابي ديمقراطي على اساس النسبية وخارج القيد الطائفي.
- 2 - تشكيل الهيئة الوطنية لالغاء الطائفية كما نص قانون الطائف
- 3 - اقرار قانون مدني موحد للاحوال الشخصية على طريق الدولة المدنية الديمقراطية
- 4 - اقرار السلم المتحرك للاجور وسلسلة الرتب والرواتب للموظفين والقوى الامنية والفئات الاجتماعية المهمشة، ومعالجة قضايا الناس الحياتية.

جنيف 2015/11/2
التوصيات مرفقة